جدوى للإستثمار
Jadwa Investment

ديسمبر 2022

الميزانية السعودية للعام 2023

- أقر مجلس الوزراء السعودي في 7 ديسمبر ميزانية الدولة للعام المالي 2023، والتي جاءت متضمنة بعض التغييرات الطفيفة لما جاء في البيان التمهيدي للميزانية الصادر في سبتمبر. وفيما يلي أبرز ما ورد في الميزانية:

- تقدر الحكومة الإنفاق الإجمالي للعام 2023 بنحو 1,11 تريليون ريال، بزيادة نسبتها 16,6 بالمائة عن الإنفاق التقديري لميزانية 2022 (955 مليار ريال)، وبانخفاض نسبته نحو 1,6 بالمائة عن الإنفاق الفعلي لنفس العام (1,13 تريليون). ارتفع الانفاق الاستثماري الحكومي (الإنفاق الرأسمالي) المقرر في الميزانية بنحو 4 بالمائة، حيث تركز الحكومة على المشاريع التي تأخرت خلال فترة تفشي جائحة كوفيد-19.

- في غضون ذلك، جاء الإنفاق الجاري المقدر لعام 2023 أقل من الإنفاق الجاري الفعلي لهذا العام بنسبة 4 بالمائة. أحد العوامل الرئيسية لهذا الانخفاض سيكون تراجع تكلفة المشتريات، حيث تواصل سلاسل التوريد العالمية تعافيها، إضافة إلى انخفاض أسعار السلع بعد الارتفاعات التي شهدتها العام الجاري بسبب الحرب.

- تتوقع تقديرات الميزانية انخفاض الإيرادات الحكومية إلى 1,13 تريليون ريال، متراجعةً بنسبة 8 بالمائة عن الانفاق الفعلي للعام 2022. لم يتم الكشف عن الإيرادات النفطية في الميزانية، لكن من المتوقع أن تكون وزارة المالية متحفظة في تقديراتها، في ظل المستويات المرتفعة غير المعتادة لعدم اليقين بشأن العرض والطلب. وفي اعتقادنا، أن سعراً لخام النفط (برنت) في نطاق 70 إلى 75 دولاراً للبرميل سيدعم افتراضاتهم. من المتوقع أن تواصل الإيرادات غير النفطية ارتفاعها، مدفوعة بعائدات ضريبة القيمة المضافة، في ظل زيادة الإنفاق الاستهلاكي ونمو القطاع الخاص.

- بناءً على المعطيات أعلاه، قدرت الميزانية تحقيق فائض معقول بقيمة 16 مليار ريال، أو 0,4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023. ويأتي هذا الفائض بعد فائض تقديري بنسبة 2,6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2022، والذي مثل نهاية لـ 8 سنوات من العجز (شكل 1).

- يعتبر النشاط الاقتصادي قوياً ويتوقع أن يبقى كذلك في عام 2023. وتحقق نمو الناتج المحلي الإجمالي بدعم من الاستهلاك والاستثمار على حدّ سواء، ومن المتوقع أن تظل هذه العوامل باقية، في ظل ديناميكيات القوى العاملة وتعزيز الاستثمار بواسطة صندوق الاستثمارات العامة وجهات أخرى.

شكل 1: عودة الموازنة إلى تسجيل فائض، ويتوقع أن يتواصل خلال السنوات القادمة

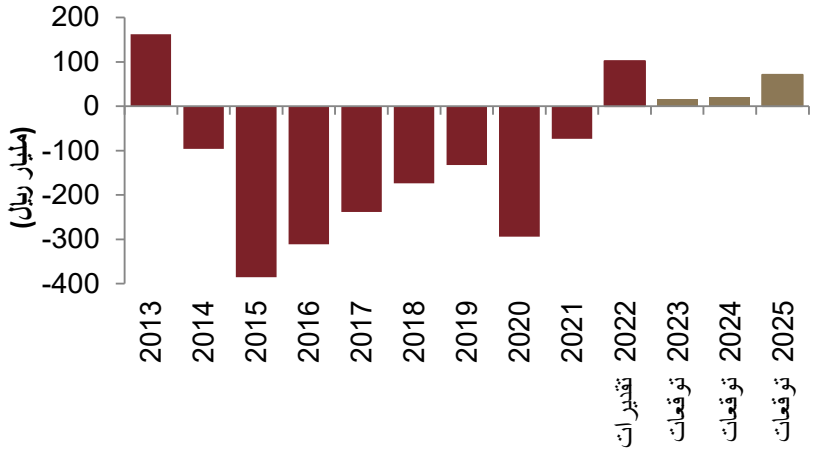

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

إدارة الأبحاث بشركة جدوى
insights@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف 1111-279 11 966+
الفاكس 1571-279 11 966+
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قِبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 /6034

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة:
http://www.jadwa.com

صدر هذا التقرير في 11 ديسمبر 2022، الساعة 15:30 بتوقيت الرياض

أقر مجلس الوزراء السعودي في 7 ديسمبر ميزانية الدولة للعام المالي 2023، والتي جاءت متضمنة بعض التغييرات الطفيفة لما جاء في البيان التمهيدي للميزانية الصادر في سبتمبر من العام الحالي. وفيما يلي أبرز ما ورد في الميزانية:

المصروفات

بقي إجمالي الإنفاق للعام 2023 دون تغيير عما جاء في البيان التمهيدي، وقد قُدرت قيمته بنحو 1,11 تريليون ريال...

...وهو يزيد بنسبة 16,6 بالمائة عن الإنفاق التقديري لميزانية 2022، بينما يقل بدرجة طفيفة عن الإنفاق الفعلي لعام 2022.

بقي إجمالي الإنفاق للعام 2023 دون تغيير مقارنة بما جاء في البيان التمهيدي، وقد قُدرت قيمته بنحو 1,11 تريليون ريال. هذا الإنفاق التقديري يفوق ما تم تقديره لميزانية 2022 بنسبة 16,6 بالمائة، لكنه يقل بنسبة 1,6 بالمائة عن الإنفاق الفعلي لعام 2022. في غضون ذلك، تم رفع خطط الإنفاق في المدى المتوسط بدرجة كبيرة، مقارنة بتلك التي جاءت في ميزانية 2022: الآن تم تقدير إجمالي الإنفاق لعام 2024 عند 1,13 تريليون ريال، مقارنة بـ 951 مليار ريال حسب تقديرات ميزانية العام الماضي (شكل 1). ولكن، على الرغم من هذا الارتفاع، لا يزال من المتوقع أن يتقلص الإنفاق كحصة من إجمالي الناتج الإجمالي غير النفطي إلى نحو 41 في المائة عام 2025، مقارنة بنسبة 48 في المائة هذا العام (شكل 2).

الإنفاق الرأسمالي للحكومة المركزية يتوقع أن يرتفع بصورة معتدلة، على الرغم من أن استثمارات القطاع العام الأوسع ستظل قوية.

قررت الميزانية زيادة الإنفاق الرأسمالي إلى 157 مليار ريال عام 2023، مرتفعاً من 151 مليار ريال هي قيمة الإنفاق الرأسمالي الفعلي لهذا العام. وتعكس هذه الزيادة تعزيز الإنفاق على المشاريع (خاصة البنية التحتية) التي تم تأجيلها بسبب تفشي كوفيد-19. مع ذلك، وكما تقول الميزانية، سيتواصل تقديم "مساهمة إنمائية" كبيرة من كل من صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني. ستواصل هاتان المؤسستان اللتان تتمتعان برأسمال ضخم تقديم "المشاريع العملاقة" التي تعزز التحول الهيكلي للمملكة (شكل 3). يستهدف برنامج رؤية 2030 تحقيق استثمار تراكمي بقيمة 12,5 تريليون ريال بحلول عام 2030، والذي يعتبر كافياً لرفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى 30 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة 19 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022. من المؤكد أن أهمية الاستثمار ليست مجال شك. ففي حال تم توجيهها بشكل فعال، فإن الاستثمارات الرأسمالية المتصلة بالبنيات التحتية والصناعة والمجتمع، ستعزز مستوى الإنتاجية وتدعم تحقيق مستويات أعلى لنمو نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي.

ينتظر أن تتراجع المبالغ المقدرة للإنفاق الجاري مقارنة بتقديرات الانفاق الجاري لهذا العام، حتى على الرغم من التوقع بأن يرتفع الإنفاق على الأجور والمرتبات...

...وهذه الأخيرة يتوقع أن تواصل تراجعها كنسبة من الناتج.

في غضون ذلك، تم تقدير قيمة الإنفاق الجاري بنحو 957 مليار ريال، بزيادة نسبتها 11 بالمائة عن الإنفاق الجاري التقديري عام 2022، ولكن بانخفاض 2,4 بالمائة عن الإنفاق الجاري الفعلي عام 2022. ولا يزال يسيطر على الإنفاق الجاري بند "الأجور والمرتبات" (نحو 46 بالمائة من الإنفاق)، والذي تم رفعه بنسبة 1,6 بالمائة، مقارنة بنسبته من الانفاق الفعلي عام 2022. مع ذلك، ورغم الزيادة الاسمية، فقد تم إحراز تقدم كبير في خفض هذا البند كنسبة من الناتج: حيث انخفض الإنفاق على الأجور والمرتبات إلى 19 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عام 2022 (ساعد على ذلك جزئياً النمو الكبير في ذلك الناتج) مقارنة بـ 22 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عام 2021 (شكل 4). ويظل المزيد من التقدم على هذا الصعيد هو أحد الأهداف الرئيسية للسياسة المالية، ومن المؤمل أن يقود نمو الاستثمار الذي أشرنا إليه أعلاه، إلى فرص عمل كبيرة في القطاع الخاص، مما يتيح خفض تكاليف المرتبات الحكومية بالقيمة الاسمية وكذلك قيمتها النسبية.

شكل 2: الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يتوقع أن يواصل انخفاضه

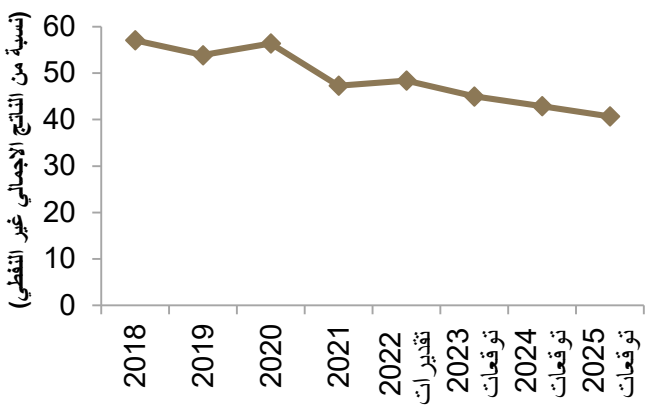

شكل 3: ارتفاع إجمالي الاستثمار، رغم الاتجاه النازل للإنفاق الرأسمالي الحكومي

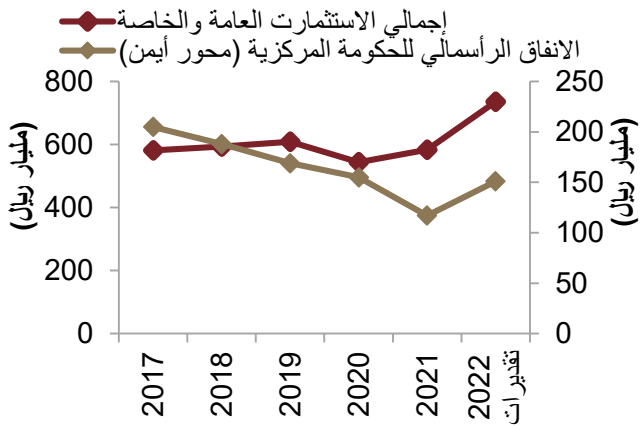

كذلك، تضمنت تقديرات الميزانية خفضاً كبيراً للإنفاق على السلع والخدمات، التي تشكل ثاني أكبر شريحة للإنفاق، بلغت نسبته 8 بالمائة، مقارنة بالإنفاق الفعلي على هذه الشريحة هذا العام. هذا الخفض يبدو معقولاً نظراً للاتفاق الواسع على أن أسعار السلع العالمية ستواصل الانخفاض في أعقاب صدمات هذا العام. وهنا مرة أخرى، ترى التوقعات على المدى المتوسط أن التركيز على تطوير سلسلة الإمداد المحلية، سيحقق قدرة أكبر على الصمود أمام الصدمات العالمية المحتملة، إضافة إلى أنه سيخلق فرصاً أوسع للعمل.

سيساعد انخفاض تكلفة المشتريات على الإبقاء على الإنفاق الجاري تحت السيطرة.

بالنظر إلى الميزانية من حيث تفاصيل الصرف على القطاعات، شكل قطاع "الخدمات العسكرية" أكبر شريحة منفردة للإنفاق، حيث زادت مخصصاتها بنسبة 5,7 بالمائة، مقارنة بالإنفاق الفعلي لهذا العام، والآن تشكل هذه الشريحة 23 بالمائة من إجمالي الإنفاق المقرر. حالياً التركيز منصب على تعزيز الكليات الطبية العسكرية، كما أن زيادة الدفع باتجاه توطين صناعة بعض المعدات العسكرية يبقى أولوية. جاء قطاعا "التعليم" و "الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية"- اللذان شكلا تاريخياً أكبر شرائح الإنفاق- في المركز الثاني، رغم أن كلاهما شهد تراجعاً طفيفاً في مخصصاته، مقارنة بالإنفاق الفعلي هذا العام. في غضون ذلك، شهدت شريحة "البنود العامة"، التي تشمل مساهمة الحكومة في صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي والتزامات خدمة الدين، تراجعاً طفيفاً في مخصصاتها مقارنة بالإنفاق الفعلي عام 2022، على الرغم من تراجع أكثر وضوحاً (9 بالمائة) مقارنة بالمخصصات المقدرة في ميزانية عام 2022 (جدول 1، شكل 5).

الآن يشكل قطاع "الخدمات العسكرية" أكبر شريحة منفردة للإنفاق، مع تركيز خاص على تحسين البنيات التحتية الصحية للقوات المسلحة.

شهد قطاعا "التعليم" و "الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية" تراجعاً طفيفاً في مخصصاتهما، مقارنة بالإنفاق الفعلي عام 2022، لكن هناك زيادات في المخصصات مقارنة بالإنفاق التقديري لعام 2022.

جدول 1: بنود الإنفاق في ميزانية 2023

(مليار ريال)

مخصصات الميزانية	2022 (إنفاق مقدر)	2022 (إنفاق فعلي)	2023 (إنفاق مقدر)	الفرق بين (مقدر 2023- فعلي 2022)
الإنفاق الكلي	955	1132	1114	-18
الإدارة العامة	32	36	37	1
الخدمات العسكرية	171	245	259	14
الأمن والمناطق الادارية	101	110	105	-5
الخدمات البلدية	50	61	63	2
التعليم	185	195	189	-6
الصحة والتنمية الاجتماعية	138	198	189	-9
الموارد الاقتصادية	54	75	72	-3
البنية التحتية والنقل	42	47	34	-13
البنود العامة	182	166	165	-1

شكل 4: شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً في الحجم النسبي للإنفاق على الأجور والمرتبات

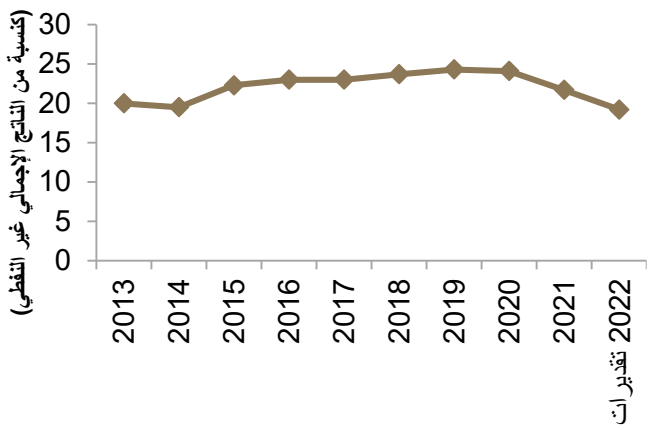

شكل 5: التغير السنوي في الإنفاق، حسب القطاعات
(الإنفاق الفعلي لعام 2022، مقارنة بالإنفاق التقديري لعام 2023)

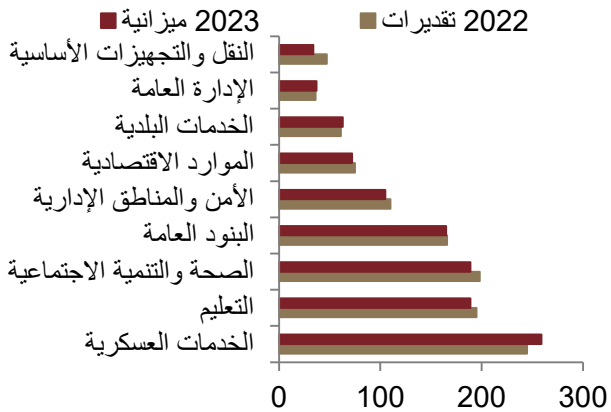

نص مظلل 1: تحول تصاعدي في تقديرات الإنفاق

هناك تحول صعودي ملحوظ في تقديرات الإنفاق على المدى المتوسط (شكل 6). فأحدث ميزانية قدرت متوسط الإنفاق في عامي 2023 و2024 عند 1120 مليار ريال، بارتفاع نسبته 18 بالمائة عن متوسط الإنفاق التقديري في ميزانية 2022 والبالغ 946 مليار ريال. ومن المقرر زيادة أخرى تبلغ 1134 مليار ريال لعام 2025.

وأكد بيان الميزانية أن هذه التعديلات أصبحت ممكنة بفضل المزيد من "الحيز المالي" الناتج عن زيادة في إيرادات هيكلية (يحتمل أن تكون ضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى). ومن حيث الإنفاق، تعتبر مشاريع البنيات الاجتماعية والعسكرية هما مجالين للتركيز، وفقاً لبيان الميزانية.

مع ذلك، هذا التحول في الانفاق لا يشير إلى زيادة في الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: فحتى مع تلك التعديلات، فإن إنفاق الحكومة المركزية سيواصل تراجعه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ليصل إلى 41 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عام 2025، مقارنة بـ 57 بالمائة عام 2018. من ناحية أخرى، يشير هذا الاتجاه أيضًا إلى إيمان الحكومة الراسخ بقوة الاقتصاد غير النفطي، والذي يبدو أنه مهيأ لتسجيل نمو سريع خلال السنوات القادمة. هذا بدوره يعكس جزئياً دور المؤسسات المملوكة للدولة، كصندوق الاستثمارات العامة، التي تعزز استثماراتها آفاق النمو غير النفطي، كما يعكس أيضاً مجموعة الإصلاحات في جانب العرض التي أدت إلى تحسين بيئة الأعمال للمستثمرين من القطاع الخاص.

قدرت الميزانية الجديدة إنفاقاً أكبر للعامين 2023 و2024 مقارنة بما تم تقديره في الميزانية السابقة...

...مع ذلك لا يزال الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يتراجع.

الإيرادات:

هناك تغيير طفيف بالزيادة في الإيرادات الحكومية التقديرية في الميزانية للعام 2023 عما جاء في البيان التمهيدي للميزانية. تتوقع الحكومة أن تصل الإيرادات الإجمالية إلى 1,13 تريليون ريال، بزيادة 8 بالمائة عن الإيرادات المقدرة في ميزانية عام 2022، ولكنها تقل بنسبة 8,4 بالمائة عن الإيرادات الفعلية لعام 2022. هذه الإيرادات تتوقف كثيراً على افتراضات أسعار النفط وإنتاجه، والتي لا يتم الكشف عنها عادة من قِبل الجهات المختصة (يتم إدراج الإيرادات النفطية ضمن شريحة "إيرادات أخرى"). هناك تنوع كبير بشكل غير عادي في وجهات النظر بشأن الملامح المستقبلية للنفط، وبصفة خاصة إلى أي مدى ربما تعوّض قيود العرض عن التدهور الذي ربما يحدث في مشهد الطلب. في العادة تكون الجهات المختصة متحفظة فيما يتصل بافتراضات أسعار النفط، وعلى الرغم من صعوبة فصل مكون النفط

تقل الإيرادات التقديرية التي قدرتها الميزانية بنسبة 8,4 بالمائة عن الإيرادات الفعلية عام 2022.

في ظل ارتفاع عدم اليقين بشأن أسعار النفط، نتوقع أن تكون الجهات المختصة قد استخدمت افتراضات متحفظة لأسعار النفط، نعتقد أنها في نطاق 70 إلى 75 دولاراً للبرميل لخام برنت.

شكل 6: هناك تحول تصاعدي في تقديرات الإنفاق

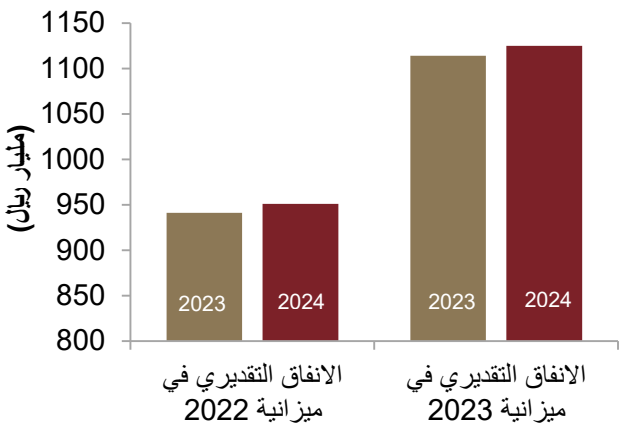

شكل 7: الإيرادات الفعلية، حسب النوع

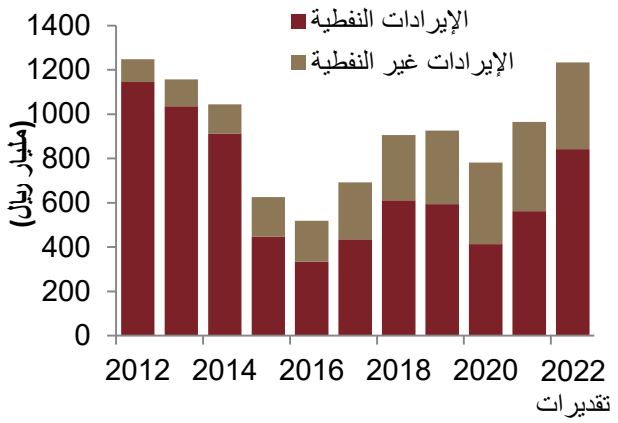

عن شريحة "إيرادات أخرى"، فإن سعراً لخام برنت يتراوح بين 70 إلى 75 دولاراً للبرميل (خام برنت) سيشكل نطاقاً معقولاً لسعر النفط المستخدم في تقدير الإيرادات (شكل 7).

تقدّر الميزانية تحقيق فائض معقول للعام 2023، يعادل 0,4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، منخفضاً من فائض فعلي يعادل 2,6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام. وقد شكل هذا الأخير نهاية لثماني سنوات من العجز الكبير في الموازنة خلال الفترة بين عامي 2014 و2021.

بناءً على تلك المصروفات والإيرادات التقديرية، يتوقع تحقيق فائض معقول، عند 16 مليار ريال، أو 0,4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، عام 2023. هذا الفائض يقل إلى حدّ ما عن الفائض الفعلي في ميزانية 2022، والذي يعادل 2,6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (أنظر أدناه). مع ذلك، فإن تحقيق أي فائض، مهما كان صغيراً، فهو أمر مرغوب، نظراً للعجز الذي تواصل لثماني سنوات بين عامي 2014 و2021، والذي تطلب تمويلاً إجمالياً بلغت قيمته 1,7 تريليون. كذلك جدير بالملاحظة، التراجع المشجع في عجز الموازنة غير النفطي (شكل 8).

الأداء المالي في عام 2022

وفقاً لبيان الميزانية، بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية نحو 1234 مليار ريال في عام 2022، بزيادة كبيرة نسبتها 18 بالمائة عن قيمة الإيرادات التقديرية لعام 2022، وزيادة بنسبة 28 بالمائة عن قيمة الإيرادات الفعلية لعام 2021. وجاء النفط كمحرك رئيسي لنمو الإيرادات ، بفضل ارتفاع الأسعار في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، وزيادة الإنتاج تماشياً مع الاتفاق المبرم بين أوبك وشركائها.

ارتفع إجمالي الإيرادات الفعلية عام 2022 بنسبة 18 بالمائة عن الإيرادات التقديرية لنفس العام، نتيجة للزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية بسبب الاضطرابات العالمية.

انخفضت الإيرادات غير النفطية بدرجة طفيفة، نسبتها 3 بالمائة. لكن هذا الانخفاض يعكس بدرجة كبيرة الإيرادات المرتفعة بصورة غير معتادة في عام 2021، عندما زادت بدرجة كبيرة عائدات الضرائب في أعقاب عمليات التأجيل في عام 2020. هناك تغييرات أخرى تم إجراؤها على توقيتات تحصيل ضريبة القيمة المضافة لعبت دوراً أيضاً (شكل 9).

جاء الإنفاق الفعلي أعلى بنحو 19 عن الإنفاق المقدر في ميزانية عام 2022، كما أنه يزيد بنسبة 9 بالمائة عن الإنفاق الفعلي عام 2021. الزيادة في الإنفاق الإجمالي تعود جزئياً إلى الإنفاق الرأسمالي الإضافي، الذي قفز بنسبة 29 بالمائة، نتيجة لسعي السلطات لتطوير المرافق الاجتماعية. جاءت الزيادة في الإنفاق الجاري بوتيرة أضعف، وبلغت نسبتها 6,4 بالمائة، مقارنة بحجم الإنفاق عام 2021، حيث تمت المحافظة على نمو الأجور والرواتب عند نسبة 2,1 بالمائة. جاء هذا المستوى من الإنفاق بشكل عام متسقاً مع النمو السكاني في المملكة، لكنه انخفض من حيث نصيب الفرد الحقيقي بعد التعديل وفقاً لمتوسط التضخم (2,5 بالمائة). ارتفعت تكاليف المشتريات بنسبة حادة بلغت 16 في المائة، حيث تسببت الاضطرابات العالمية في ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

جاء الإنفاق الفعلي أعلى بنسبة 9 بالمائة عن الإنفاق الفعلي عام 2021. شكل الانفاق الرأسمالي المحرك الرئيسي لتلك الزيادة، لكن كانت هناك مساهمات من الإنفاق على الجوانب الاجتماعية وتكاليف الدين.

كذلك ارتفع الإنفاق على المنافع الاجتماعية، عاكساً بصورة كبيرة حزمة من التدابير تم اتخاذها في يوليو بهدف مساعدة الأسر الأكثر حاجة على مواجهة ارتفاع تكلفة المعيشة. ومن المجالات الأخرى التي شهدت

شكل 8: عودة الموازنة العامة إلى تسجيل فائض، مع تراجع العجز غير النفطي بدرجة كبيرة

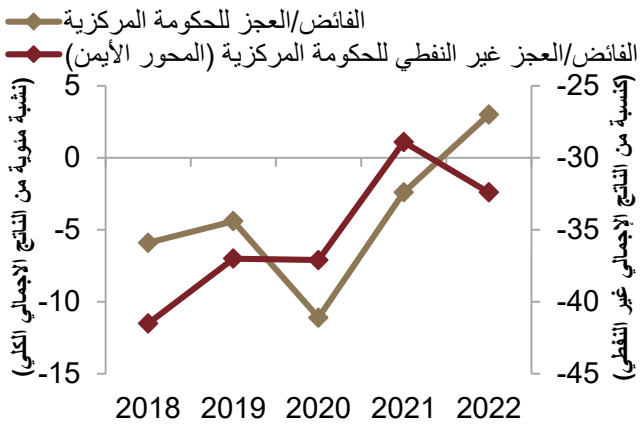

شكل 9: إيرادات الضرائب غير النفطية، حسب النوع

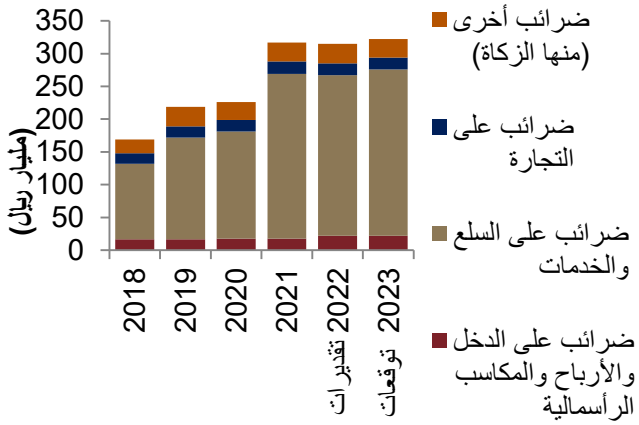

ضرائب أخرى= ضرائب أخرى (منها الزكاة)
ضرائب الأعمال التجارية= ضرائب على التجارة والمعاملات (رسوم جمركية)
ضريبة المؤسسات= الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية

نمواً كبيراً في الإنفاق تمويل الدين: نسبة الديون ذات السعر المتغير كانت منخفضة، لكن الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة كان كافياً للتسبب في زيادة بنسبة 17 بالمائة لهذا البند.

إن العودة إلى تحقيق فائض في الميزانية أمر مرغوب جداً، في أعقاب اختبار ثماني سنوات من العجز. من الناحية الإيجابية، شجع العجز المالي المتواصل الجهات المختصة على اتباع أسلوب أكثر منهجية في إدارة الإنفاق والإيرادات.

بلغ فائض الموازنة 102 مليار ريال، أو 2,6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022. هذا الفائض هو الأول الذي يتم تحقيقه منذ تصحيح أسعار النفط في عام 2014. ودفعت ثماني سنوات من العجز في الميزانية السلطات إلى الانخراط من جديد في أسواق الديون السيادية والمحلية، والتفكير بطريقة أكثر استراتيجية بشأن أولويات الإنفاق، وكفاءة الإنفاق، والإيرادات غير النفطية، وحتى إدارة النقد. وضعت هذه الجهود المالية الحكومية على أسس أكثر استقراراً مما كان يبدو محتملاً في عام 2015.

الأداء الاقتصادي والتوقعات المستقبلية

وفقاً لبيان الميزانية، يتوقع أن يسجل الاقتصاد السعودي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بنسبة 8,5 بالمائة في عام 2022.

وفقاً لبيان الميزانية، يتوقع أن يسجل الاقتصاد السعودي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بنسبة 8,5 بالمائة عام 2022، مرتفعاً من 3,2 بالمائة سجلها عام 2021، كما أنه يعتبر الأسرع خلال أكثر من عقد من الزمان. ساهم كلا القطاعين النفطي وغير النفطي في النمو، وقد نما الأخير بنسبة 5,9 بالمائة. وجاء هذا النمو مدعوماً بقطاع تجارة الجملة والتجزئة، الذي انتعش بقوة مع رفع القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19 بالكامل، بما في ذلك تلك المتصلة بالعمرة والحج (شكل 10).

مما لا يثير الاستغراب، وفي ظل قوة الاستثمار المحلي، تحقق النمو أيضاً بدعم من قطاع التشييد، تلاه قطاعي النقل والاتصالات. أيضاً حقق قطاع النفط نمواً ضخماً، بفضل انتعاش إنتاج النفط الخام والمنتجات المكررة بعد ثلاث سنوات من الانكماش.

يتوقع بيان الميزانية نمو الناتج المحلي الإجمالي بمستوى معتدل، عند 3,1 بالمائة، عام 2023. هذا النمو يعتبر قوياً حسب المعايير العالمية، ويعكس حملة الاستثمار المستمرة إلى جانب التوسع في القوى العاملة.

بالنظر إلى عام 2023، يتوقع بيان الميزانية نمو الناتج المحلي الإجمالي بمستوى معتدل، عند 3,1 بالمائة بالقيمة الحقيقية، وهو مستوى يعتبر جيداً. يعتبر نمو إنتاج النفط مرهوناً بتفادي العالم الركود (وتخفيف الصين لقيودها المرتبطة بكوفيد-19). ويتوقع أن يواصل النشاط المحلي تسجيل نمو قوي، مع زيادة الاستثمارات واتساع المشاركة في القوى العاملة. يتوقع أن تظل هذه المحركات باقية لبعض الوقت، وينتظر أن تؤدي إلى تحقيق زيادات حقيقية كبيرة في دخل الفرد على المدى المتوسط.

من ناحية أخرى، من المرجح أن يتراجع تضخم أسعار المستهلك بدرجة طفيفة، مستفيداً من التراجع المحتمل في أسعار الغذاء العالمية.

يتوقع أن تبقى الضغوط التضخمية في المملكة منخفضة حسب المعايير العالمية (شكل 11). لقد ساعد الدولار القوي في التخلص من ضغوط الأسعار المستوردة من الصين ومنطقة اليورو، كما أن الدعم الذي حظيت به السلع الغذائية الرئيسية حال دون تمرير أسعار مرتفعة إلى المستهلكين. الدولار ربما يضعف بعض الشيء عام 2023، لكن تعافي سلاسل التوريد العالمية، والأسعار المتراجعة للسلع عموماً ستبقي على تضخم أسعار المستهلك دون مستوى 3 بالمائة.

شكل 10: التغير في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي

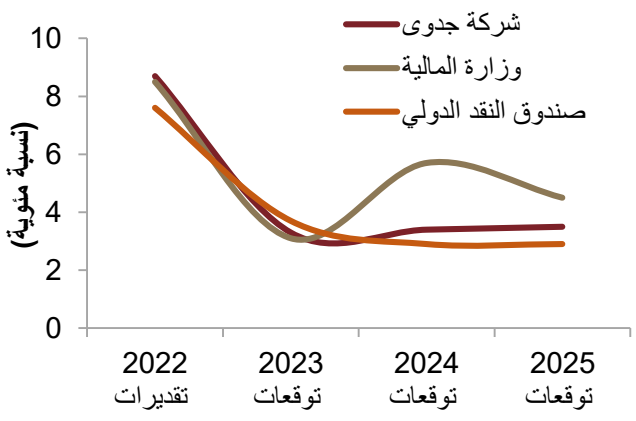

شكل 11: يتوقع أن تظل معدلات التضخم السعودي مقبولة

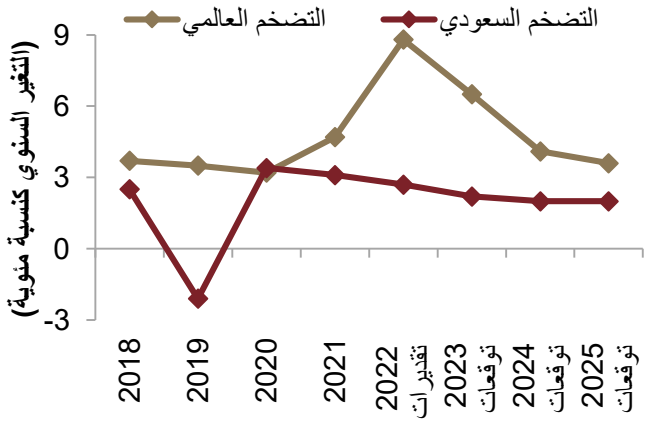

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقا بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئيا أو كليا دون الحصول على أذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من وزارة المالية، و"ساما"، وشركة رويترز، ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهدا كبيرا للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنا، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.